مراجعة لكتاب *الحكم والأمثال*
المنسوب لأبي أحمد العسكري

صدر عن الهيئة المصرية العامة للكتاب في سنة ٢٠٠٦ كتاب يحمل عنوان "الحكم والأمثال" لأبي أحمد الحسن بن عبد الله العسكري، تحقيق وتقديم محمد دبوس، محقق ومقدم، أحمد مهدلي، محقق ومقدم مشارك، وعفاف عمران، محقق ومقدم مشارك، ومراجعة مصطفى موسى. والكتاب المطبوع في ٦٩٦ صفحة هو تحقيق لمخطوط وحيد موجود في دار الكتب المصرية ضمن مقتنيات المكتبة الزكية رقم ٢٩٧، عدد صفحاته ١٩١. وقد شملت قائمة مراجع البحث والتحقيق الملحقة بالكتاب (من صفحة ٦٦٣ إلى صفحة ٦٨٦) ١٦٩ مرجعًا. ولا يخفى أن تحقيق مخطوط بالاعتماد على نسخة وحيدة كما هو الحال هنا أمر محفوف بالمزالق؛ ولكن تكاتف ثلاثة محققين بالإضافة إلى المُراجع كان من المفروض أن يضمن تحقيقًا علميًا دقيقًا للمخطوط رغم صعوبة العمل.

والمخطوطات العربية التي ما زالت تنتظر التحقيق كثيرة جدًا وهي جزء من التراث العربي الذي ضاع بعضه بفعل عوادي الزمن، وما بقي من هذه المخطوطات في العالم تنتظر تحقيقاً علمياً دقيقاً يؤهلها أن تأخذ مكانها بين كتب التراث الأخرى. لقد صدرت عن دور النشر العربية والغربية كتب محققة تحقيقاً دقيقاً مثال المخطوطات التي حققها الأساتذة أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون وعبد الستار أحمد فراج وإحسان عباس وريجيس بلاشير وغيرهم الكثير. وقد وضع هؤلاء أسس تحقيق المخطوطات وكتب بعضهم ما استفاد من خبرة في كتاب ليساعد المحققين الجدد في التمرس على هذا الأمر، كما فعل الأستاذ عبد السلام هارون في كتابه *تحقيق المخطوطات ونشرها* الذي صدرت طبعته الثانية في القاهرة سنة ١٩٦٥، وكما فعل الأستاذان ريجيس بلاشير وجان سوفاجيه في كتابهما *قواعد تحقيق المخطوطات العربية*

وترجمتها، وقد ترجمه إلى العربية الدكتور محمود المقداد وصدر عن دار الفكر المعاصر في بيروت ودار الفكر في دمشق سنة ١٩٥٣.

رغم ذلك يقدم البعض على تحقيق المخطوطات دون دراية كافية ودون معرفة بأهمية التحقيق الصحيح الدقيق للمخطوطات. ولكي لا يكون الحديث على المستوى النظري فقط أشير إلى كتاب *الفروق في اللغة* لأبي هلال العسكري الصادر عن دار الآفاق الجديدة في بيروت سنة ١٤٠٠\١٩٨٠. وقد كتب تحت عنوان الكتاب على غلافه أن الطبعة "مصححة ومقابلة على عدة مخطوطات ونسخ معتمدة." وكتب تحت هذه العبارة على صفحة الغلاف الداخلية أنه من "تحقيق لجنة إحياء التراث العربي في دار الآفاق الجديدة." وحين تقرأ الكتاب الذي عملت على تحقيقه لجنة إحياء التراث تصاب بخيبة أمل كبيرة. فالمقدمة التي كتبها عادل نويهض في تشرين الأول سنة ١٩٧٣ تغطي ثلاث صفحات ونصف من المطبوع، وهي خالية من أي بحث جدي في الموضوع، ثم كتبت تحتها أسماء مصادر ترجمة المؤلف بشكل سريع غير مفصل. ثم يأتي نص الكتاب الذي يعتمد على عدة مخطوطات ونسخ، ولكنك لا تعرف شيئاً عن هذه المخطوطات والنسخ لأن لجنة إحياء التراث ترى أنك لست ممن يهمهم الأمر، وأنها ليست مسؤولة أن تضع أمامك أيها القارئ تلك المعلومات الأساسية التي يجب أن يشملها أي تحقيق. وحين تقلب صفحات الكتاب تلتقي أحياناً بملاحظة عابرة مثل على صفحة ٤٤: في النسخ "الخوف" وهو تحريف." أي نسخ هذه؟ أو على صفحة ٢٠٢: "(يوسف) من زيادات السكندرية." ترى ما هي السكندرية؟ أو في التعليق على أن "الإقدام هو الهجوم" جاء في الملاحظة: "في نسخة "العزم". أي نسخة هذه؟

هذا مثال على أن الذين يتعرضون لعمل ليسوا أهلاً له يسيئون له ويظهرون استخفافاً به وبالتراث العربي الأصيل. وحين نرجع إلى كتاب *الحكم والأمثال* نرى فيه تراكم الأخطاء التي تفقد التحقيق قيمته وتجعل الكتاب مجرد نص ينتظر من يعيد تحقيقه على وجه أفضل.

من هو مؤلف كتاب الحكم والأمثال؟

عند قراءة النص المطبوع للكتاب تتضح صوره قائمة فيها الكثير من الاستهانة بالموروث الثقافي العربي مع جهل بالكثير من الأدوات التي يجب أن يمتلكها أي محقق قبل أن يقدم على عمل ضخم كهذا الذي أمامنا. فالمعرفة الشاملة للتراث العربي عامة وللأدب العربي خاصة، بما في ذلك عصور الأدب المختلفة والتيارات والتطورات وأوزان الشعر العربي، هي أمور أساسية تخدم المحقق والتحقيق. ولا يخفى أن الإشراف على طباعة الكتاب للتأكد من خلوه من الأخطاء المطبعية هو أمر هام أيضاً، وهو بالتأكيد من مسؤولية المحقق.

هل مؤلف الكتاب هو حقاً أبو أحمد العسكري أم غيره؟ لم يتطرق المحققون لهذه القضية، بل نقلوا عن ورقة غلاف المخطوط ما كتب عليها: "قال في كشف الظنون: كتاب الحكم والأمثال لأبي أحمد الحسن بن عبد الله العسكري المتوفى سنة ٣٨٣؛ من الجزء الأول من كشف الظنون نمرة ١٣٣٩." هكذا اقتنع المحققون أن المؤلف هو أبو أحمد العسكري، ولم يلفت انتباههم ما ورد في داخل الكتاب من نصوص تنقض هذا الاحتمال نقضاً، وإليك بعضها:

١. في الباب الثاني والخمسين صفحة ٣٥٧ ورد ما يلي: "قال أبو العلاء المعري: لو كان في الخط فضيلة لما حرفه (!) النبي صلعم." وفي تعريف القائل في الملاحظة رقم ٥ على هذا الفصل ص ٦٣٠ جاء ما يلي: "أبو العلاء المعري (٣٦٣-٤٤٩، ٩٧٣-١٠٥٧)."

٢. ورد في الباب الثاني والعشرين صفحة ١٧٤ بيتان من الشعر دون ذكر الشاعر، ولكن المحققين ذكروا في الملاحظة ١٦ ص. ٥٩٠ على هذا الباب أن القائل هو مؤيد الدين الطغرائي كما في الوافي بالوفيات ١٢: ٢٧٠.

٣. في الباب العشرين وردت قطعة من الشعر دون نسبتها لقائلها، ولكن المحققين وجدوا الشعر في ديوان صفي الدين الحلي طبعة دار صادر-دار بيروت ص ١٩٧.

٤. اقتبس المؤلف في الباب الخامس الحديث النبوي الشريف: "رأس العقل بعد الإيمان بالله التودد إلى الناس؛" وأضاف: رواه البيهقي في الشعب. وقد أشار المحققون في الملاحظة ١١

على هذا الباب صفحة ٥٦١ أن الحديث ورد في شعب الايمان للبيهقي برقم ٨٠٦١ و ٨٠٦٢ و ٩٠٥٤ و٩٠٥٥.

٥. في الباب الرابع والثمانين جاء ما يلي: وأنشد الزمخشري:

إن الحمار ومَن فوقه حماران شرهما الراكب

وهو نقل عن المستطرف ٢: ٢٣٥، كما في الملاحظة ٧ على هذا الباب، صفحة ٦٥٩.

معروف أن أبا أحمد العسكري توفي سنة ٣٨٢ أو ٣٨٣ للهجرة، وقد أثبت المحققون هذه السنة الأخيرة في مقدمة تحقيقهم للنص، والسؤال هو كيف يمكن لأبي أحمد المتوفى سنة ٣٨٣ للهجرة أن يقتبس المعري الذي توفي سنة ٤٤٩ للهجرة، أو أحمد بن الحسين البيهقي المولود سنة ٣٨٤ للهجرة، أي بعد وفاة أبي أحمد، والمتوفى سنة ٤٥٨؟ أو الطغرائي الذي توفي سنة ٥١٣ للهجرة أو محمود بن عمر الزمخشري المتوفى سنة ٥٣٨ للهجرة أو صفي الدين الحلي الذي توفي سنة ٧٥٢ للهجرة؟ ألم ينتبه المحققون أو المُراجع بعدهم إلى أن ذلك يدحض إمكانية أن يكون أبو أحمد العسكري هو مؤلف الكتاب؟

ما نخلص إليه هو أن أبا أحمد العسكري كان قد ألف كتاباً عنوانه *الحكم والأمثال*، ولكنه ليس النسخة الموجودة في المكتبة الزكية، بل هو كتاب ضائع كما ضاع الكثير من الكتب من تأليفه وتأليف غيره. أما الكتاب الموجود أمامنا، والذي يحمل نفس العنوان، فهو لمؤلف متأخر عاش بعد عصر صفي الدين الحلي، أي في أواخر القرن الهجري الثامن أو بعد ذلك. ولقد أخطأ حاجي خليفة في ملاحظته تلك التي اعتبرها المحققون صحيحة لا تحتمل المناقشة. وللحقيقة أقرر أنني كنت قد نبهت قبل سنوات إلى احتمال أن لا يكون أبو أحمد هو مؤلف هذا الكتاب، ولكن المحققين لم ينتبهوا لذلك.[١]

---

[١] أنظر مثلاً George Kanazi; *Studies In The Kitab Al-Ṣinā'atayn of Abū Hilāl Al-'Askarī,* E.J. Brill, Leiden 1989, p. 6.

أخطاء في التحقيق

١ . *الإغراب في التفسير:*

- في الباب الثالث والستين وردت الرواية التالية، وهي في المطبوع على صفحة ٤١٨:

وقيل لحمير: ما يكسوك محمد بن يحيى؟ قال: لو كان بيته مملوء إبراً وجاء يعقوب ومعه الأنبياء شفعاء والملائكة ضمنا ليستعير منه إبرة ليخيط بها قميص يوسف الذي قُدَّ من دبر ما أعاره إياها.

وللتعريف بالاسم الوارد في أول الرواية نقرأ في الملاحظة ٧ على هذا الباب، صفحة ٦٤٠ ما يلي:

حمير بن سبأ. هو حمير بن سبأ بن يعرب بن قحطان جد جاهلي قديم كان ملك اليمن وإليه نسبة الحميريين وكان شجاعاً مظفراً حكم بعد أبيه سبأ وعاصمة ملكه صنعاء وأنه غزا وفتح حتى بلغ الصين واتخذ تاجاً من الذهب فكان أول من تتوج به ويذكرون له قتاله لقبائل ثمود، وعاش خمسين عاماً بعد أبيه وولد له خمسة أولاد: مالك/عامر/عمرو/سعد/وائل ويرى بعضهم أن اسمه (المرنحح) وإنه لقب بحمير لكثرة لبسه الثياب الحمر.

هكذا يريدنا المحققون أن نفهم أن الذي ملك اليمن في الجاهلية البعيدة ولبس تاج الذهب هو الذي يُسأل عما أعطاه محمد بن يحيى! وهو الذي يتهم محمد بن يحيى بالبخل. ومحمد بن يحيى هذا هو أحد البخلاء العرب المعروفين، وقد ذكره الجاحظ في كتاب البخلاء (صفحة ١\١٣١ من طبعة القاهرة ١٩٥٧)، وذكر معه أبا الحارث جمين الذي سئل: كيف وجه محمد بن يحيى على غدائه؟ قال: أما عيناه فعينا مجنون! إلى جانب أقوال أخرى عنه.

أما الاسم حمير هنا فليس إلا الاسم جمين، وهو أبو الحارث جمين المدني، ويرى البعض أن اسمه جميز. أنظر في ذلك ما كتبه حسن السندوبي في الحاشية رقم ٤ صفحة ١١٣-١١٤ من الجزء الثاني من *البيان والتبيين* بتحقيقه، القاهرة ١٩٥٦/١٣٧٥. ولا بد من التنبيه إلى أن هذه

الرواية وردت في المستطرف (١/١٧٢، طبعة القاهرة ١٣٧١/١٩٥٢) هكذا: وقيل لبعضهم: أما يكسوك محمد بن يحيى؟ فقال....

ما كان على المحققين التنبه له هو استحالة الربط بين حمير الملك الجاهلي القديم وبين محمد بن يحيى الذي عاش في العصر العباسي!!!

٢ . *التعامل مع الشعر*

لا يمكن تحقيق نص من الكتب القديمة دون معرفة دقيقة بأوزان الشعر العربي، لأن هذه الأوزان تساعد كثيراً على الوصول إلى القراءة الصحيحة في حال ظهور خلل ما؛ أما إذا كان المحقق لا يملك تلك المعرفة وليس لديه حس بالإيقاع الموسيقي للشعر فإنه يقع في أخطاء كثيرة تشوش القراءة السليمة للنص المحقق. وفي هذه الحالة التي نتكلم عنها ظهرت أخطاء كثيرة في الأبيات الشعرية التي يعج بها نص الكتاب، وإليك بعض الأمثلة.

- صفحة ٤٧ سطر ٣-٤:

وإن يكسني ربي بجبة وقميصاً أصلي له مهما أعيش من العمر

القراءة الصحيحة التي يفرضها وزن الشعر هي: وإن يكسني ربي قميصاً وجبةً

- صفحة ٤٧ سطر ١٣: وإذا أنا.....

القراءة الصحيحة: وإن أنا.....

وكثيراً ما التبس على المحققين أمر الشعر فحسبوه نثراً. مثال ذلك ما ورد على صفحة ١٧٣ من المطبوع:

ومن دعائهم لصاحب الصلة أن يقولوا: وصله الله وبرّه. كتبت إلى من قد صفوت له ودي، كتاب محب لا يحول عن العهد

مكـــــررة فيــه التحيــات دائمــاً فلم أنس ذكراكم على القرب والبعد

فإن كـــان بعد الدار غير عهـــدكم فإني لكم مـــا دمت حياً على العهد

وفي الملاحظة ١٢ صفحة ٥٩٠ على هذا الشعر كتب المحققون: "لم نعثر عليهما فيما توفر لدينا من مراجع." هكذا يتضح أن المحققين لم ينتبهوا إلى أن الشعر هو ثلاثة أبيات لا بيتان، وأن الكلمات التي سبقت البيتين هي أول الأبيات الثلاثة:

كتبت إلى من قد صفوت له ودي كتـــاب محب لا يحول عن العهد

- هكذا أيضاً ضبط المحققون بيت الشعر الذي أورده المؤلف في حديثه عن إغباب الزيارة:

فـــإني رأيتُ القطر بسّام دائمـــاً ويُســـأل بالأيدي إذا هو أمسكا

والصحيح أن صدره يجب أن يُقرأ هكذا: فإني رأيتُ القطرَ يُسأمُ دائماً .....

عند قراءة كتاب محقق مطبوع يكون القارئ قد وضع ثقته بالمحقق معتقداً أنه يقرأ نصاً دقيقاً صحيحاً لا لبس فيه؛ ومن الطبيعي أن لا يجري كل قارئ مقارنة النص المطبوع بالأصل المخطوط، لأن المخطوط ليس في حوزة القراء. في هذه الحالة تكون مسؤولية المحقق كبيرة وثقة القارئ به كبيرة كذلك، ولكن هذه الثقة تتزعزع أمام الأخطاء التي لا تغتفر. خذ هذه الرواية وانظر ماذا فعل المحققون بها. إقرأ على الصفحة ١٢٣ من المطبوع ما يلي، وأنا أنقله حرفياً:

- قال علي بن الجهم:

وقال في الثدي:

كت مشتاقـــاً ومـــا يحجزني عنـــك إلا حـــاجز يـــمنعني

شاخص فـــي الصدر غضبان على قبب البطن وطيٍّ العكن

يملأ الـــكـــف ولا يفضلهـــا وإذا أثنيتـــه لا يـــنـــثـــنـــي

هكذا الرواية في المطبوع، وإليكها الآن كما هي في المخطوط صفحة ٣٣:

قال علي بن الجهم:

كنت أشتاق وما يـــحجزني عنـــك إلا حـــاجز يعجبنـــي
ناهد في الصدر غضبان على قبـــب البطـــن وطـــي العكن
شـــاخصاً ينظر إعجـــاباً إلى غيد الجيد وحســـن الذقـــن
يـــمـــلأُ الكـــف ولا يفضلها وإذا ثنيتـــــــه لا ينثنـــــي

لا أستطيع أن أفترض أن المحققين اعتمدوا نسخة أخرى غير تلك النسخة الوحيدة الموجودة في المكتبة الزكية، كما كتبوا في المقدمة، ولهذا أرى واضحاً أنهم لم يدققوا في القراءة هنا وتسببوا في إسقاط أحد الأبيات الأربعة وفي إدخال نقص على النص هو براء منه!!!

- وعلى الصفحة ١٧٩ من المطبوع:

أراد أعرابي السفر فقال لامرأته:

عدي السنين لغيبتي وتضرعي وتصبري وذري الشـــهور فـــإنهن قـــصـــار

كلمة "وتضرعي" ليست في المخطوط، إنما كتبت الكلمة تصبري مرتين في نهاية السطر الخامس وأول السادس. مع ذلك فإن وزن الشعر يقتضي حذف كلمة تضرعي، ثم لأنها ليست في متن الكتاب.

وعلى الصفحة ١٨١ من المطبوع ورد هذا البيت من الشعر هكذا:

أرى الســـير في البلاد أغنى معاشراً ونـــم أر مَـــن يجـــدي عليه قعود

ولأن وزن هذا البيت مضطرب بهذه القراءة فلا بد من تغيير ترتيب الكلمات لتصبح القراءة هكذا:

أرى السير أغنى في البلاد معاشراً .....

هكذا كان على المحققين أن يفعلوا وأن ينبهوا إلى ذلك.

- اقتبس المؤلف في الباب الرابع والعشرين، صفحة ١٨٩ من المطبوع، بيتين من الشعر لأبي الفتح البستي ورد أولهما هكذا:

لئن تنقلت من دار إلى دار وصرت بعد زادهن أسفار

وهي القراءة الموجودة في المخطوط صفحة ٦٣؛ إلا أن المحققين أوردوا القراءة الصحيحة لعجزه في الملاحظة ١٢ صفحة ٥٩٤، وهي هذه:

..... وصرت بعد ثواءٍ رهن أسفار

أما البيت الثاني فقراءته في المخطوط:

فالحر حرٌ عزيز النفس حيث أتى والشمس في كل برج ذات أنوار

أما في المطبوع فهو:

فالحر عزيز النفس .....

- وفي عجز بيت آخر للبستي ورد على صفحة ١٩١ من المطبوع قوله، كما في المخطوط: "ومتعة بين أهله وأصحابه،" والقراءة كما يقتضي الوزن، وكما هي في يتيمة الدهر: "ومتعة بين أهليه وأصحابه." والغريب أن المحققين أشاروا إلى يتيمة الدهر في الحاشية ١٢ صفحة ٥٩٤ لتصحيح قراءة صدر البيت الثاني دون أن ينتبهوا للخلل في عجز البيت الأول. كذلك كان على المحققين زيادة "قد" في بيت للجاحظ ورد بدونها على صفحة ٦٦ من المخطوط و٢٠١ من المطبوع:

أترجو أن تكون وأنت شيخ كما [قد] كنت أيام الشباب

- والبيت التالي لأبي نواس ورد هكذا في المطبوع، صفحة ٤٣٩:

فلله منـــي جانب لا أضيّعه وللهو والخلاعة مني جانب

وزن البيت يقتضي أن تكون قراءته كما يلي:

فلله مني جـــانب لا أُضيعُهُ وللهو مني والخلاعة جانب

- أما رجز أبي العتاهية الآتي فقد كتب على شكل كلمات منثورة على صفحة ٢٠٠ من المطبوع:

علمت يا مجاشع بن مسعده
أن الشباب والفراغ والجده
مفسدة للمـــرء أي مفسده

هذه الأمثلة القليلة تكفي للتدليل على ما وقع فيه المحققون من أخطاء في هذا المجال.

- وإليك الرواية التالية منقولة عن صفحة ٣٤٧ من المطبوع:

وأنشد ابن عساكر

العلم كنز وذخر لا نفاذ له نعم القرين إذا ما صاحب صاحبا
قد يجمع المرء مالاً ثم يسلبه عمـــا قليـــل فيلقى الذل والهربا

البيتان لأبي الأسود الدؤلي من قطعة من عشرة أبيات في ديوانه صفحة ١٤٩-١٥٠ (تحقيق محمد حسن آل ياسين، دار الكتاب الجديد، بيروت ١٩٧٤)، وهي كما أشار المحققون، في تاريخ دمشق ٢٠٩/٢٥-٢١٠. في البيتين كما نقلتهما عن المطبوع ثلاثة أخطاء كان يجب التنبه لها، وهي نفاد بدل نفاذ، وقافية البيت الأول صحبا وليس صاحبا، وقافية البيت الثاني والحربا وليس والهربا. والغريب أن هذه القراءات موجودة في تاريخ دمشق ونقلها المحققون في الملاحظة ٢٠ على هذا الشعر، صفحة ٦٢٨، دون أن يقدموا الشعر الموزون والصحيح المعنى للقارئ!!!

- وحين تقرأ قول البحتري في تسلية محبوس كما في المطبوع صفحة ٣٨٩:

أما في رسول الله يوسف أسوة لمثلك محبوساً على النغيم والإفك
أم جميل الصبر في السجن برهة قال به الصبر الجميل إلى الملك

لا تفهم المعنى إلا إذا وصلت إلى القراءة الصحيحة للشعر:

أما في رسول الله يوسف أسوة لمثلك محبوساً على الضيم والإفك
أقام جميل الصبر في السجن برهة فآل به الصبر الجميل إلى الملك

٣ . عبارات غير مفهومة

- ورد على الصفحة ٥١ سطر ٤ ما يلي: [قيل] ومن برد الشراب على الضما.

الصحيح أن هذا السطر يجب أن يلحق ما قبله لتصبح الرواية كما يلي: "سئل علي رضي الله عنه: كيف كان حبكم لرسول الله صلى الله عليه وسلم؟ فقال: كان والله أحب إلينا من أموالنا وآبائنا وأبنائنا ومن برد الشراب على الظمأ." لقد قطع المحققون العبارة دون مبرر وأضافوا كلمة قيل بين مربعين ولا حاجة لذلك!

- وجاء في المطبوع على صفحة ٤٣٣: قال الأصمعي: لقيت أعرابياً فاستنشدته فأنشدني أبيات وروى لي أخبار من جماله وفصاحته وسوء حاله ليس عليه إلا ثياب رث ملياً ثم قال: ....

- وعلى صفحة ٤٣٤: وكان أيوب يقول:الثوب اطوني، أجملك.

أما العبارة الصحيحة كما في المخطوط صفحة ١٤٦ فهي: قال الأصمعي: لقيت أعرابياً فاستنشدته فأنشدني **أبياتاً** وروى لي **أخباراً فعجبتُ** من جماله وفصاحته وسوء حاله ليس عليه إلا ثياب رث، **فسكت** ملياً ثم قال:....

- وجاء على صفحة ٤٤٦ من المطبوع ما يلي: "وقال أنو شروان: يمسك عما تميل إليه شهوته من الطعام." وهي عبارة غير مفهومة إلا إذا ربطت بما قبلها؛ ففي آخر صفحة ١٤٩ من المخطوط نقرأ ما يلي: وقيل: الحمية طابع الصحة، فإنك إن أكلت ما تشتهي صيرك إلى ما لا تشتهي. وقال أنو شروان: وأن يمسك عما تميل إليه شهوته من الطعام. وجاء بعد هذه الرواية في المطبوع بيتان من الشعر هكذا:

يـا قومي مـا بـي مرض لـكـن بـي عـدة أمراض
فلست أدري مـا ذا كلـه أساخط علي مولاي من المرض

وفيه خطأ في الوزن والتقفية. وعند مراجعة المخطوط تبين أن قراءة الشعر هي هذه:

يـــا قـــومُ ما بي مرض واحدٌ　　لـــكن بـــــي عـــدة أمراض
فلست أدري مـــع ذا كلـــه　　أساخط مـــــولاي أم راضي

وقد وردت الكلمة عليّ في عجز البيت الثاني في المخطوط، ولكن وزن الشعر يقتضي حذفها.

٤. الروايات المكررة

- جاء في الباب الثالث والعشرين قول عبيد الله بن يحيى لأبي العيناء: كيف كنت بعدي؟ قال: في أحوال مختلفة شرها غيبتكم. ولم ينبه المحققون إلى أن هذا القول ورد سابقاً في الباب الثاني والعشرين صفحة ١٧٣.

٥. إضافات لا حاجة لها

- أضاف المحققون في عنوان كل باب من أبواب الكتاب حرف الجر في بين مربعين باعتباره زيادة يقتضيها النص، وعند مراجعة المخطوط تبين أن حرف الجر هذا موجود في الأصل، فلماذا وضعه بين مربعين واعتباره من زيادات المحققين؟
- هكذا أيضاً أضاف المحققون الكلمة وقيل في أول السطر الثالث صفحة ٦٣ بين مربعين، رغم أنها مكتوبة على الهامش الأيسر للصفحة ١١ في المخطوط.

٦. إهمال ما ورد في حواشي المخطوط

- لقد أهمل المحققون إهمالاً تاماً ما ورد في حواشي المخطوط من ملاحظات أو زيادات على النص دون أن ينبهوا إلى ذلك. ففي الهامش الأيسر من الصفحة ١١ من المخطوط، عند السطر الثاني كتب ما يلي: "عن علي رضه: البر شيء هين، وجه طليق وكلام لين." وعلى الهامش الأيسر من صفحة المخطوط ١٣ كتب: "من حرم المداراة حرم التوفيق." وعلى الهامش الأيسر من الصفحة ١٥ من المخطوط: "مَن

أدب أولاده أرغم حساده." وجاء بعدها على نفس الصفحة أن قائل بيت من الشعر اقتبس في متن الكتاب هو الجاحظ، و لم ينبه المحققون لأي من هذه الإضافات. وجاء على الهامش الأيمن للصفحة ١٦ من المخطوط: "وأنشد المعري:

سيذكرني رزقي الذي لو طلبته لـــما زاد والدنيا حظوظ وإقبال

- كذلك وردت إضافات كثيرة على الهامش الأيمن للصفحة ٢٠ وعلى الهامش الأيسر للصفحة ٢١ دون أن يشار إلى ذلك.

وإذا اعتبرنا أن هذه أمثلة قليلة على هذا النهج فلنا أن ندرك مدى النقص الذي لحق بنص الكتاب في أثناء تحقيقه.

٧. *أخطاء مطبعية*

الأخطاء المطبعية في هذا الكتاب أكثر من أن تحصى، ونكتفي بالقليل ليعرف حجم التشويش في المتن.

صفحة ٢٩ البيت الأول من الإهداء:

لنا جلساء لا نمل حديثهم ألباء **مأمون** غيباً ومشهدا

والقراءة الصحيحة: ألباء **مأمونون** غيباً ومشهدا

صفحة ٣٣: سطر ٣:	**نعمة** البوادي	**نعَمه** البوادي
صفحة. ٣٣ سطر ١٢:	ومن العجايب **والغراب**	ومن العجايب **والغرايب**
صفحة ٣٨ سطر ٢ من أسفل:	**وفضيت**	**وفضضت**
صفحة ٥٢ سطر ١٠:	**قريب**	**قُرِّبَتْ**
صفحة ٥٢ سطر ١٢:	هيهات	وهيهات
صفحة ٥٥ سطر ١:	سببً.... سببًا	سببٌ.... سببٌ
صفحة ٥٥ سطر ٥:	وعونًا	وعونٌ

صفحة ٥٥ سطر ٧-٨:	الصفا فانهم	استنجدهم **فطهور**
	الصفاء فإنهم	إذا استنجدهم **وظهور**
صفحة ٥٨ سطر ٨:	إقالة **العشرة**	إقالة **العثرة**
صفحة ٥٨ سطر ١٠:	**قابل** الرجال	**فابلُ** الرجالَ
صفحة ٥٩ سطر ٢:	مماذق	ماذق
صفحة ٧٦ سطر ١:	**ذوي** العقول	**ذوو** العقول
صفحة ١٣٦ سطر ٥ من أسفل:	أشباط	شباط

صفحة ١٤٣ سطر ٨-٩:

إذا الـــمرء أولاك الهوان فأوله — هوناً وإن كانت قريباً أو اصبره

والقراءة الصحيحة لهذا البيت:

إذا الـــمرء أولاك الهوان فأوله — **هواناً** وإن كانت قريباً **أواصره**

صفحة ١٦٧ سطر ١:	سمادامت فيه	ما دامت فيه
صفحة ١٦٧ سطر ١١:	يقويس٤	يقوي
صفحة ٣٢٧ سطر ٣ من أسفل:	ازردشير	أردشير
صفحة ٣٥٩ سطر ١٥:	أزدت	ازددت
صفحة ٤١٨ سطر ١١:	خرط	فرط
صفحة ٤٣٥ سطر ١٣:	ولا نمسه	ولانَ مسُّه

وأخيراً، وبعد أن اتضح أن هذا التحقيق لم يكن موفقاً، ولا أريد أن أقول إنه كان فاشلاً، فإن لنا كلمة عتاب على الهيئة المصرية العامة للكتاب، وهي الهيئة الرسمية التي ترعى تحقيق ونشر الكتب. صحيح أن أربعة مسؤولين أوكل لهم هذا العمل، ولكن تبقى المسؤولية الكبرى

على الدار التي تخرج الكتب إلى النور وعليها قبل ذلك التأكد من سلامة التحقيق من الشوائب التي تؤثر سلباً على سمعة الهيئة وطريقة العمل فيها.

لعل في ما كتبت همسة تصل إلى آذان القائمين على هذا الأمر في الهيئة المصرية العامة للكتاب.

جورج قنازع